

تقرير الأمين العام عن بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، والذي قرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا على فترات منتظمة عن تنفيذ ولايتها. ويغطي التقرير أنشطة البعثة والتطورات الجارية في كوسوفو وصربيا والجبل الأسود منذ ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

ثانيا - المؤسسات الديمقراطية العاملة

٢ - لا تزال البعثة تنقل المسؤوليات غير المناطة بها والمدرجة في الفصل ٥ من الإطار الدستوري إلى المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي. ويتم نقل هذه المسؤوليات بخطوات تراعي قدرة المؤسسات المؤقتة على الاضطلاع بمسؤوليات إضافية. وعقد مجلس نقل المسؤوليات الذي أنشأته البعثة والمؤسسات المؤقتة للإشراف على عملية النقل ورصدها وتنسيقها اجتماعه الأول في ٨ نيسان/أبريل وشكل ثلاث أفرقة عاملة معنية بالشؤون المالية والتوظيف والنقل والإمداد؛ والمساعدة التقنية؛ والرصد والتدخل. وفي الاجتماع الثاني المعقود في ٢٨ أيار/مايو، اتفق الأعضاء على نقل ١٩ اختصاصا غير مناط، على أن ينقل سبعة عشر اختصاصا آخر حالما تتمكن المؤسسات المؤقتة من الاضطلاع بها. ووافق مجلس نقل المسؤوليات أيضا على إعادة ثمانية اختصاصات إلى أفرقة العاملة الثلاثة ليعيد النظر فيها. ولم يشارك ممثلو صرب كوسوفو في أي من الاجتماعين اللذين عقدهما مجلس نقل المسؤوليات.

٣ - واتخذت حكومة كوسوفو ٢٧ قرارا يتعلق بالسياسات، بما في ذلك ١٢ قرارا يتعلق بالتشريعات وذلك في الفترة من ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ إلى ١٦ حزيران/يونيه. ويمثل هذا العدد زيادة طفيفة في متوسط عدد القرارات المتعلقة بالسياسات المتخذة شهريا بالنسبة

للأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٣، كما يمثل زيادة هامة في عدد القرارات التي تترتب عليها آثار قانونية. وأنشأت الحكومة أيضا لجنة بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويقوم الموظفون المدنيون في كوسوفو بإعداد عدد متزايد من القرارات الحكومية المتعلقة بالسياسات وتنسيقها إما من خلال الاجتماعات الأسبوعية التي يعقدها الأمناء الدائمون، الذين باتوا جميعهم الآن من الموظفين المدنيين في كوسوفو، أو من خلال أفرقة عاملة مخصصة أو أفرقة عاملة وزارية هيكلية. وفي الوقت الذي أخذت فيه المشاركة في عملية اتخاذ القرارات تصبح أكثر شمولا وشفافية، ازدادت درجة تبني الموظفين المدنيين الكوسوفويين للقرارات المتخذة. بيد أن نحو نصف البنود المدرجة في جدول أعمال الحكومة لا يزال يفتقر إلى وثائق تتضمن معلومات أساسية أو أنها تتضمن وثائق بإحدى اللغات الرسمية فقط، أي باللغة الألبانية. ولكن الوزراء في الحكومة باتوا يأخذون زمام المبادرة بصورة متزايدة لشرح القوانين ومقاصدها إلى اللجان المختصة في الجمعية. وتحسنت عملية الاتصالات والتنسيق بين الوزارات مع قيام مكتب رئيس الوزراء بإنشاء فريقين عاملين وزاريين معنيين بالمساواة بين الجنسين والمعوقين.

٤ - وعقدت جمعية كوسوفو تسع جلسات عامة منذ ١ نيسان/أبريل، بمشاركة جميع التنظيمات السياسية. وشارك مؤتمر صرب كوسوفو - التحالف من أجل عودة صرب كوسوفو - في جميع الجلسات العامة. بيد أن أعضاء التحالف خرجوا من إحدى الجلسات العامة المعقودة في ١٥ أيار/مايو خلال مناقشة قرار يتعلق بـ "قيم الحرب". وعادوا لحضور بقية الجلسة بعد إصدار القرار. كما غادر التحالف أيضا جلسة الجمعية المعقودة في ٥ حزيران/يونيه احتجاجا على جريمة قتل ثلاثة مسنين صربيين من سكان كوسوفو في ٤ حزيران/يونيه في بلدية أوبيليتش، رغم أنه قرر منذئذ مواصلة مشاركته في المؤسسات المؤقتة.

٥ - وأحرزت الجمعية تقدما في مجال اعتماد وإحالة تشريعات إلى ممثلي الخاص لإصدارها. وتم إصدار القوانين الأربعة التي أعيدت إلى الجمعية لتنقيحها لأنها لم تكن تمتثل امتثالا تاما لأحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري. واثنان من هذه القوانين الأربعة - المتعلقان بالنشاط التجاري الخارجي والاتصالات السلكية واللاسلكية - جرى تنقيحهما من قبل الجمعية لمراعاة التغييرات التي طلبتها البعثة، بناء على مشاورات جرت بين البعثة والجمعية وفقا لإجراء خاص اقترحه رئيس الجمعية. وصدر القانونان الباقيان - المتعلقان بالتعليم العالي والإدارة المالية العامة والمساءلة - بعد إدخال تعديلات عليهما بموجب صلاحيات ممثلي الخاص. وكان قد سبق للجمعية أن اعتمدت مشروع قانون بشأن التعليم لم يكن يتضمن صياغة تشكل حلا وسطا بشأن حقوق الأقلية في ميدان التعليم

كان قد أوصى بما فريق خاص نظر في المسألة وفقا للإطار الدستوري (انظر S/2003/421، الفقرة ٥ و S/2002/1126، الفقرة ٤). ويتضمن القانون المتعلق بالتعليم العالي الذي أصدره ممثلي الخاص بندا يعكس توصية هذا الفريق الخاص. وتعهدت الحكومة بتنفيذ جميع هذه القوانين، بما في ذلك القوانين التي تتضمن تغييرات اقترحتها البعثة. واعتمدت جمعية كوسوفو ستة قوانين أخرى في عام ٢٠٠٣، رغم أن أحد هذه القوانين يعتبر خارج مجال اختصاصها، أي القانون المتعلق بـ "ضرائب الممتلكات غير المنقولة". وأصدر ممثلي الخاص ما مجموعه تسعة قوانين تتعلق بالجمعية في هذا العام. وقامت الجمعية، بموجب إجراء خاص، بإعادة النظر أيضا في قانون الجزاءات المؤقت وقانون أصول المحاكمات الجزائية المؤقت ووافقت عليهما، ولما كانا اختصاصين مناطين بالبعثة، فإنها ستقوم بإصدارهما بصفة قاعدتين تنظيميتين من قواعد البعثة.

٦ - ولكن في ١٥ أيار/مايو، أيدت الجمعية قرارا مشيرا للخلاف بشأن "حرب تحرير شعب كوسوفو لتحقيق الحرية والاستقلال". وأصدر ممثلي الخاص إعلانا جاء فيه أن نص القرار يثير الانقسام ويناقض روح القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). إضافة إلى ذلك، سحب عقب مشاورات مع ممثلي الخاص مضيفو ثلاثة اجتماعات دولية دعوات لحضور هذه الاجتماعات كان قد سبق لهم أن وجهوها إلى المؤسسات المؤقتة. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، بحثت الجمعية أيضا وأيدت مبادرة وجهت تعليمات إلى "هيئة مناسبة" لصياغة قانون يتعلق بالانتخابات، رغم أن مسائل الانتخابات تقع خارج نطاق اختصاصها.

٧ - وعقدت اللجان الفنية التابعة للجمعية اجتماعات منتظمة أيضا. وانتخبت اللجنة الإعلامية المنشأة حديثا رئيسا لها من مؤتمر صرب كوسوفو، فبلغ بذلك عدد اللجان التي يرأسها صرب كوسوفو أربع لجان من أصل ما مجموعه تسع عشرة لجنة. ولكن لا يزال هناك افتقار لمشاركة الجاليات الأقلية في العملية التشريعية. ولم يقترح أي ممثل من ممثلي الجمعية وممثلي الألبان غير الكوسوفويين سوى بضع مبادرات تشريعية قليلة. كما لم يبادر المندوبون الألبانيون من غير الكوسوفويين بطرح سوى عدد قليل جدا من التعديلات المقررة على تشريعات الجمعية؛ وكان يجري عادة الموافقة على التعديلات التي كانت تقترحها لجنة حقوق ومصالح الجاليات رغم ندرة هذه التعديلات.

٨ - وعلى عكس جمعية كوسوفو، فإن صوغ السياسات ووضع التشريعات في المجالس البلدية كانا يتسمان بالبطء. ولا تزال جميع المجالس البلدية تقريبا معنية بصورة رئيسية بتوظيف الموظفين المدنيين البلديين وإنشاء لجان بلدية. وفي أكثر من نصف عدد المجالس البلدية، فإن اللجان غير الإلزامية إما لم تشكل أو لم تجتمع؛ ولا يوجد عدد كاف من اللجان

الفنية سوى في أربعة مجالس بلدية حالياً. إضافة إلى ذلك، لا تزال هناك دلائل في نحو ثلث المجالس البلدية تشير إلى ازدياد تسييس عملية التوظيف في الخدمة المدنية. ورفض بعض الممثلين المنتخبين في المجالس البلدية المشاركة في اجتماعات الجمعية وأعمال اللجنة بسبب حيية أملهم في عملية التوظيف و/أو توزيع المقاعد في اللجنة. ولم تقر الميزانية في مجلسين بلديين وثمة أزمة سياسية في ثلاثة مجالس بلدية بسبب رفض الأحزاب الرئيسية لألبان كوسوفو التعاون مع بعضها بعضاً. وستنظر البعثة في اتخاذ إجراءات تنفيذية في هذه المجالس البلدية إذا لم تحل الأزمة وفقاً للفصل ٨ من الإطار الدستوري.

٩ - وتفاوت سير عمل الإدارات البلدية المختلطة المكونة من ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو تفاوتاً كبيراً. ورغم أن هناك درجة لا بأس بها من التعاون في الإدارات البلدية في كمينيشا وغنيلاي ونوفو بردو وستريتشي (منطقة غنيلاي) وكوسوفو بوليه (منطقة بريشتينا)، فإن صرب كوسوفو ما زالوا مترددين في شغل وظائف بلدية في فيتينا (منطقة غنيلاي) بسبب تكرار الحوادث الأمنية وفي ليليان (منطقة بريشتينا). وجرى تذليل عقبة سياسية كبيرة في نوفو بردو حيث قرر الفرع المحلي لحزب كوسوفو الديمقراطي الانضمام إلى الجمعية البلدية ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو. ولعب صرب كوسوفو دوراً بناءً في خلق بيئة إيجابية لكل من حزب كوسوفو الديمقراطي وعصبة كوسوفو الديمقراطية من أجل الانضمام إلى الجمعية البلدية. والكثيرون من أعضاء عصبة كوسوفو الديمقراطية وحزب كوسوفو الديمقراطي الذين سبق لهم أن رفضوا حلف اليمين في هذه البلدية قدموا الآن طلبات لشغل وظائف في الإدارة المحلية.

١٠ - ولا يزال التطور الإداري لبعض المؤسسات المؤقتة والبلديات يُعرقل باستمرار عمل هيكل إدارية موازية تدعمها بلغراد في بعض أنحاء كوسوفو. وأكثر ما تتجلى الجهود المبذولة لتعزيز هذه الروابط المؤسسية في قطاعي الصحة والتعليم. وتعكف البعثة على تطوير خطة عمل شاملة لحل مشكلة الهياكل الموازية.

١١ - وفي شمالي ميتروفيتشا، قامت البعثة بتعيين مجلس استشاري مؤلف من ثمانية أعضاء، ستة منهم من صرب كوسوفو وواحد من ألبان كوسوفو وواحد من البوشناق. ويهدف المجلس إلى تقديم العون لإيصال شواغل السكان في شمالي ميتروفيتشا، والذين هم بالدرجة الأولى من صرب كوسوفو، إلى إدارة البعثة. وعقد المجلس اجتماعه الأول في ٣٠ أيار/مايو بمشاركة جميع الممثلين. ولكن خلال الاجتماع اعترض ممثلو صرب كوسوفو على تشكيل المجلس. وأعرب أيضاً رئيس بلدية ميتروفيتشا الذي ينتمي إلى ألبان كوسوفو عن تحفظاته على إنشاء المجلس ومهامه.

١٢ - واجتمع فريق الدعم والمشورة المشترك لميتروفيتشا خمس مرات منذ ٣ نيسان/أبريل، وحضر الاجتماعات مدير التعليم البلدي الألباني في كوسوفو ونظيره الصربي في كوسوفو من الجزء الشمالي للمدينة لبحث تدريب المعلمين لموظفي التربية الصربيين في كوسوفو. وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، عقدت البعثة أيضا اجتماعات أسبوعية مع مديري بلدية ميتروفيتشا ونظرائهم في إدارة البعثة في شمالي ميتروفيتشا في ميادين التعليم والصحة والتنمية الاقتصادية، بما في ذلك التخطيط الحضري والمناطق الصناعية والتنمية الزراعية والتجارية. إضافة إلى ذلك، عُقدت اجتماعات بين أفواج الإطفاء، وشركات المياه الإقليمية وشركات الاتصالات السلكية واللاسلكية في شمال المدينة وجنوبها. وتعمل شركتا الاتصالات السلكية واللاسلكية معا لإعادة وصل العملاء في مناطق الأقليات، لكل من صرب كوسوفو وألبان كوسوفو.

١٣ - وواصل مجلس أوروبا عمله في مجال تطوير مفهوم الإصلاح المستدام للحكم الذاتي المحلي، بناء على مبادئ الميثاق الأوروبي للحكم الذاتي المحلي. ويجري القيام بهذه الأعمال التي تركز على ضرورة إلغاء مركزية عملية اتخاذ القرارات وإيصال الخدمات بالتشاور مع ممثلي المؤسسات المؤقتة وقادة الأحزاب المحلية وممثلي المجتمعات المحلية. وتعمل بعثة مجلس أوروبا محليا على البت في أي من الخيارات الخمسة التي حددها سيكون أكثر فعالية. وتتراوح الخيارات بين إيجاد دور للوحدات البلدية الفرعية وتعزيز المستوى الإقليمي للحكومة المحلية والذي يركز على عدد يتراوح بين خمسة مراكز حضرية وسبعة. وستقدم البعثة تقريرا مؤقتا تفصيليا تحدد فيه توصياتها إلى مجلس أوروبا في ٢٧ حزيران/يونيه.

١٤ - ولا تتوفر حتى الآن أرقام شاملة عن مشاركة الفئات الضعيفة والأقليات والنساء في الخدمة المدنية. وبوجه عام، فإن تمثيل الأقليات في وزارات كوسوفو يقدر بنحو ١٠ في المائة. بيد أن هذا الرقم ينخفض إلى ١,٣ في المائة فقط على المستويات الإدارية. ولم تنفذ حتى الآن خطة العمل التصحيحية التي تعرف باسم "التمثيل النسبي الأهلي"، التي أقرها ممثلي الخاص ومكتب رئيس الوزراء من حيث المبدأ في العام الماضي. بيد أن مكتب رئيس الوزراء يواصل تشجيع توظيف الأقليات من خلال برنامج الدعوة الذي يقوم به. ونجح المكتب في زيادة عدد مقدمي الطلبات؛ ولكنه لم يتمكن حتى الآن من توسيع نطاق هذا البرنامج ليشمل وزارات أخرى. ولا يزال توظيف الأقليات في معظم المشاريع المملوكة للقطاع العام والمشاريع المملوكة للقطاع الخاص غير مرضٍ؛ بيد أن الشركتين الرئيسيتين المملوكتين للقطاع العام، شركة كهرباء كوسوفو وشركة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية لكوسوفو بدأتا بزيادة النسبة المئوية لموظفي المجموعات الأقلية الذين يعملون لديهما: ١,٢ في المائة في شركة كهرباء كوسوفو من أصل ٩ ٠٠٠ موظف، ونحو ٨ في

المائة في شركة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية لكوسوفو من أصل ٢٠٠٠ موظف، هما من الأقليات. ولا تزال مستويات التمثيل لكل بلدية قيد التطوير؛ فاستنادا إلى البيانات العامة المتاحة، فإن ٨٥,٧ في المائة من جميع موظفي البلديات هم من ألبان كوسوفو، و ١١ في المائة هم من صرب كوسوفو ونسبة ٣,٢ في المائة المتبقية هم من الأقليات غير الصربية.

١٥ - ويبلغ متوسط نسبة النساء في الخدمة المدنية في كوسوفو نحو ٤٠ في المائة على الصعيد المركزي. ويقوم الفريق العامل الوزاري المعني بقضايا الجنسين المنشأ حديثا بالنظر في توظيف مستشارين بشؤون الجنسين في كل وزارة بهدف تحقيق أمور من بينها إقامة برامج لزيادة الترويج لمشاركة المرأة في الوزارات. ولوحظ إحراز تقدم أيضا في مجال الترويج للهيئات المعنية بتحقيق المساواة بين الجنسين في شؤون الحكم البلدي. وأنشئت سبع لجان إضافية معنية بالمساواة بين الجنسين في البلديات منذ شهر نيسان/أبريل. وتتألف هذه اللجان بصورة رئيسية من أعضاء الجمعية البلدية وممثلي المجتمع المدني.

١٦ - واستمر إعطاء دروس التربية الوطنية في جميع المدارس الإعدادية التي تدرس باللغة الألبانية؛ بيد أن مناهج التدريس يعود تاريخها إلى السنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦. لذا فإن وزارة التربية والعلوم والتكنولوجيا تعكف على وضع مناهج وطنية جديدة ستوزع على المدارس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وتدرس مادة التربية الوطنية أيضا في المدارس التي تدرس باللغة الصربية. ورغم قيام مجموعة من الخبراء في عام ١٩٩٩ تحت إشراف البعثة بتدقيق جميع كتب التاريخ (بما في ذلك الكتب الموضوعية باللغة الصربية) بحثا عما تتضمنه من مضمون تحريضي، تبين في الآونة الأخيرة أن مضمون ولهجة بعض الكتب المدرسية الموضوعية باللغة الألبانية يناقضان مبادئ إقامة مجتمع مدني متعدد الأعراق. وباشرت وزارة التعليم في كوسوفو باتخاذ تدابير لإزالة المواد التحريضية و/أو الحساسية من كتب التاريخ المذكورة.

١٧ - وتعكف الحكومة حاليا على وضع اللمسات الأخيرة على قانون يتعلق بإنشاء لجنة مستقلة لوسائل الإعلام، وهيئة تنظيمية مستقلة لوسائل الإعلام، لعرضه على الجمعية. ورغم أن المعايير الصحفية في أغلبية الصحف لا تزال مقبولة بوجه عام، فإن بعض الصحف لا يزال، في بعض المناسبات، ينشر مقالات تشهيرية أو تحريضية، رغم ما وُجّه إليها من تحذيرات ورغم ما فرض عليها من غرامات في مناسبات سابقة لاتباعها تلك الممارسة. وقام مفوض وسائل الإعلام المؤقت بالبت في خمس قضايا من أصل سبع قضايا رفعت فيها شكاوى ضد صحف محلية، ولم تبق سوى نسبة مئوية قليلة من الغرامات غير المسددة تنتظر

التحصيل. ولم ترفع شكاوى ضد دور الإذاعة. وبعد قيام المفوض بالتدخل، وجهت إحدى الصحف اعتذارا للقراء، بعدما كانت قد نشرت إعلانا لجماعة متطرفة من أصل ألباني.

ثالثا - سيادة القانون

١٨ - لا تزال معدلات الجريمة تنخفض مع ازدياد فعالية قوة شرطة كوسوفو. وبوجه عام، أظهرت إحصاءات الجريمة للأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٠٣ انخفاضا مستمرا في الجرائم الخطيرة في كوسوفو؛ بيد أنه لا تزال تقع حوادث خطيرة بما في ذلك جرائم القتل. وتلقى الشرطة الآن نحو ١٠٠٠ مكالمة هاتفية شهريا من أشخاص يزودونها بمعلومات عن الجرائم. بيد أنه وقعت أحداث موجهة ضد الشرطة والموظفين الدوليين. ففي ٣١ أيار/مايو، أُلقيت عبوة متفجرة على حراس من قوة كوسوفو في أوروسيفاتش؛ ففجر خمسة أشخاص بمن فيهم أحد جنود قوة كوسوفو. وفي اليوم نفسه، أطلق النار على مركبة تابعة لقوة شرطة كوسوفو كانت تقل ثلاثة عناصر شرطة صربيين من كوسوفو في نوفو بردو؛ ولكن لم تقع إصابات. وفي ٨ أيار/مايو، أطلقت تسعة عيارات نارية في مكان قريب من ليوسافيتش، على مركبة تابعة لشرطة البعثة؛ ولكن لم يصب أحد بأذى.

١٩ - وفي الوقت الذي تدعو فيه إحصاءات الجريمة العامة للتشجيع، لا تزال حوادث العنف والجريمة الموجهة ضد الأقليات مدعاة للقلق. فقد قتل ثلاثة أفراد من صرب كوسوفو الذين يقيمون في بلدية أوبليتش (منطقة بريشتينا) في الصباح الباكر من يوم ٤ حزيران/يونيه. واتخذت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو عددا من الخطوات العملية للقبض على الجناة وتقديم مرتكبي هذه الجريمة للعدالة، وشمل ذلك إنشاء فرقة للشرطة الخاصة تتألف من تسعة أفراد للتحقيق في الجريمة والعمل مع مستشارين خاصين من الطائفتين الصربية والألبانية في كوسوفو. وسيُرت شرطة البعثة والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو أيضا دوريات إضافية واتخذت تدابير أمنية أخرى مثل فحص المركبات وزيادة نشاط الشرطة في المنطقة المحلية. وأدان ممثلو المؤسسات المؤقتة وجميع الزعماء الألبان والصرب في كوسوفو عمليات القتل. وفي ١٩ أيار/مايو تعرض نائب عمدة كلوكوت الصربي السابق لإطلاق النار عليه وأردي قتيلا. ومن بين الحوادث الأخرى التي شهدتها المنطقة ذاتها تعرض اثنين من كبار السن من صرب كوسوفو للاعتداء. واستمرت حوادث المضايقة والتخويف الموجهة للأقليات في جميع أنحاء كوسوفو.

٢٠ - في ١٢ نيسان/أبريل تسبب انفجار في إحداث أضرار خطيرة للجسر القائم على خط السكة الحديدية في شمال كوسوفو مما أدى إلى قطع حركة السير بواسطة السكة الحديدية إلى وسط صربيا. وقُتل في الحادث شخصان (ذكر أن أحدهما كان عضوا في فيلق

حماية كوسوفو) يقال إنهما قاما بزرع القنبلة. وادعت مجموعة ألبانية إثنية متطرفة المسؤولة عن الهجوم. وتم احتجاز ثلاثة أفراد من بينهم أحد أعضاء فيلق حماية كوسوفو بشأن هذه الحادثة. وفي ١٧ نيسان/أبريل أصدر ممثلي الخاص توجيهها إداريا وفقا للقاعدة التنظيمية رقم ١٢/٢٠٠١ لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو المتعلقة بحظر الإرهاب والأعمال ذات الصلة قرر فيه أن هذه المجموعة الألبانية الإثنية المتطرفة هي منظمة إرهابية وفقا للتعريف الوارد في القاعدة التنظيمية.

٢١ - تم إحراز بعض التقدم في محاكمة مرتكبي الأعمال الإجرامية الخطيرة مثل جرائم الإرهاب وجرائم الحرب. واستمعت أفرقة يتألف معظمها من القضاة الدوليين إلى أول قضيتين تتعلقان بادعاءات بارتكاب أنشطة إرهابية وفقا للقاعدة التنظيمية رقم ١٢/٢٠٠١ لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ويجري حاليا العديد من التحقيقات في الادعاءات المتعلقة بالأنشطة الإرهابية ويشرف عليها جميعها قضاة دوليون. وبالإضافة إلى ذلك تجري حاليا ثلاث محاكمات تتعلق بادعاءات بارتكاب جرائم حرب. ولا تزال مسألة حماية الشهود تثير القلق. ففي ١٤ نيسان/أبريل قُتل أحد ألبان كوسوفو وهو واحد من شهود الإثبات الرئيسيين في محاكمة خمسة أفراد من أعضاء جيش تحرير كوسوفو السابق في كمين تعرض له على جانب الطريق.

٢٢ - ويتمثل أحد المجالات الرئيسية للنشاط الإجرامي المنظم في الدعارة والاتجار بالبشر. ففي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٣ استطاعت وحدة التحقيق في التهريب والدعارة التي تتألف من شرطة البعثة ومن قوة شرطة كوسوفو اعتقال ٤٩ شخصا. ومنذ ١ نيسان/أبريل تم الكشف عن ثماني حوادث تهريب إضافية وإغلاق ٢٣ مؤسسة أو مبنى. وافتتح في ١٦ حزيران/يونيه مأوى لتوفير الإقامة المؤقتة وخدمات المساعدة لضحايا التهريب في كوسوفو. وواصل مكتب الجريمة المنظمة في كوسوفو التابع للبعثة تطوير قدراته التشغيلية والتحقيقية. ويجري الآن وضع الخطط لإنشاء وحدة للجريمة المنظمة تتألف من ضباط من دائرة شرطة كوسوفو للعمل بالتنسيق مع مكتب الجريمة المنظمة في كوسوفو وتحت إشرافه. وضمت شرطة البعثة أيضا أفرادا من قوة شرطة كوسوفو إلى فرقة العمل لمكافحة الإرهاب ويوجد ضابط واحد من قوة شرطة كوسوفو في كل منطقة. وأجرت وحدة التحقيقات المالية أولى عملياتها الرئيسية للبحث والمصادرة بعد التحقيق في الممارسات الفاسدة في أحد المشاريع العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية.

٢٣ - وظل الجهاز القضائي المحلي يعالج نسبة ١٠٠ في المائة من القضايا المدنية ونسبة ٩٧ في المائة من القضايا الجنائية. ويوجد حاليا ٣٥٩ قاضيا محليا و ٤٦ مدعيا عاما

محليا و ٣٣٧ ١ موظفا محليا لدعم المحاكم. ويمثل صرب كوسوفو نسبة ٤,٨ في المائة من مجموع القضاة في الجهاز القضائي المحلي وتمثل الأقليات الأخرى بما فيها الطوائف التركية والروزيكا والروما نسبة ٥,٤ في المائة. ويوجد مدع عام واحد من صرب كوسوفو وثلاثة من القوميات الأخرى. وتمثل المرأة حاليا نسبة ٢٣,٦ في المائة من مجموع أفراد الجهاز القضائي. كما يوجد ٢٦٠ شخصا من محامي الدفاع الخاص الذين يمكن تعيينهم من قبل المحاكم لمساعدة المدعى عليهم الذين لا يطبقون تكاليف الاستشارات القانونية. بيد أنه لا يوجد محامو دفاع عموميون تستخدمهم حكومة كوسوفو. وهناك أيضا ١٥ قاضيا دوليا وعشرة مدعين عامين دوليين يعملون في نظام العدالة المحلي الذي يعالج نحو ٣ في المائة من القضايا الجنائية. ويتولى القضاة المحليون بشكل متزايد المسؤولية عن القضايا الخطيرة التي تنتظر في محاكم كوسوفو. وكتيجة لذلك كانت هنالك مشاركة متزايدة من قبل القضاة الدوليين في فرق المحاكمات التي تتكون غالبيتها من القضاة المحليين. فعلى سبيل المثال من بين ١٥ محاكمة جارية حاليا في محاكم مقاطعة كوسوفو ويشارك فيها قضاة دوليون تجري سبع محاكمات منها أمام فرق تضم قاضيا دوليا واحدا.

٢٤ - واستمر إحراز التقدم في تطوير قوة شرطة كوسوفو. وأصبح أحد المراكز الإضافية للشرطة تحت إدارة قوة شرطة كوسوفو حاليا في استمليش (منطقة بريشتينا) مما رفع عدد المراكز التي تخضع لإدارة قوة شرطة كوسوفو إلى أربعة مراكز. ويخطط لنقل إدارة ثمانية مراكز إضافية إلى قوة شرطة كوسوفو في عام ٢٠٠٣. وتتولى شرطة البعثة دورا للمراقبة وتقديم المشورة لهذه المراكز وتظل السلطة في يد ممثلي الخاص وفقا للفصل ٨ من الإطار الدستوري. ويتم تمويل تكاليف تشغيل هذه المراكز الأربعة حاليا من ميزانية كوسوفو الموحدة.

٢٥ - وظل التوزيع الإثني والجنساني لقوة شرطة كوسوفو متوازنا بشكل جيد. ففي ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وصل عدد الضباط الذين يعملون في قوة شرطة كوسوفو إلى ٤٠٧ ٥ ضابطا كما يعمل ٠٦٧ ٤ ضابطا في قوة شرطة البعثة. وتمت إعادة إحدى وحدات الشرطة الخاصة التابعة للبعثة أثناء الفترة قيد الاستعراض. ومن بين الضباط العاملين في قوة شرطة كوسوفو يشكل ألبان كوسوفو نسبة ٨٤,٢٦ في المائة ويمثل صرب كوسوفو نسبة ٩,٥١ في المائة وتمثل الأقليات غير الصربية الأخرى نسبة ٦,٢٤ في المائة كما تمثل المرأة نسبة ١٥,٢٩ في المائة من أفراد قوة شرطة كوسوفو. وفي الوقت الحالي يمثل صرب كوسوفو نسبة ٧,٩ في المائة من الوظائف الإشرافية في قوة شرطة كوسوفو التي تتألف من ٣٢٨ ضابطا وتمثل الأقليات الأخرى نسبة ٤,٩ في المائة وتمثل المرأة نسبة ٩,٤٥ في المائة. ويوجد حاليا ١٩٥ شرطية متدربة من بينهن ٦٣ من الطائفة الصربية في كوسوفو. وتشرف

وحدة الموارد البشرية في قوة شرطة كوسوفو على معايير تعيين أفراد الشرطة وترقيتهم وتكفل التوزيع الإثني والجنساني المتوازن. ويبين تحليل للطلبات في مرحلة التعيين التحديات المرتبطة ببناء قوة متوازنة لشرطة كوسوفو. فمن بين ٢٨٣ ٧٢ طلبا للالتحاق بمدرسة شرطة كوسوفو منذ افتتاحها في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بلغت نسبة ألبان كوسوفو ٩١,٤ في المائة ولم تزد نسبة صرب كوسوفو عن ٥,٧ في المائة وكانت الطلبات المقدمة من النساء تمثل نسبة ٧,٦ في المائة من مجموع الطلبات.

٢٦ - وتضم قوة الإصلاحات في كوسوفو ٣٥٢ ١ موظفا تصل نسبة ألبان كوسوفو العاملين فيها إلى ٨٦,٢ في المائة ويمثل صرب كوسوفو نسبة ١١ في المائة وتمثل الأقليات غير الصربية نسبة ٢,٨ في المائة وتحتل المرأة نسبة ١٨ في المائة منها. وتخطط شعبة الإدارة الجنائية لزيادة العدد الإجمالي للأفراد ليصل إلى ٦٨٨ ١ فردا لتلبية احتياجات الزيادة في نزلاء السجون وفي السجنين الجديدين في ليجان والمبنى الإضافي الجديد الذي يشيد في سجن دوبرافا. وفي نهاية أيار/مايو بلغ عدد نزلاء السجون ٢٠٣ ١ من الأفراد ويقدر بحلول عام ٢٠٠٦ أن يتراوح عدد نزلاء السجون بين ١ ٨٠٠ و ٢ ٠٠٠ شخص. ويوفر كل من مركز ليليانا الإصلاحية (منطقة بريشتينا) وسجن دوبرافا (منطقة بيتش) الرعاية النفسية للسجناء.

٢٧ - وواصلت شرطة البعثة إقامة علاقات عمل مع نظرائها الصربيين وفقا لبروتوكول التعاون الموقع مع جمهورية صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية آنذاك في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢. ووفقا لهذا الاتفاق أنشأت قوة البعثة مؤخرا لجنة فرعية ثالثة تعنى بالجريمة المنظمة والإرهاب في آذار/مارس ٢٠٠٣. ويجري توسيع التعاون على نحو مماثل بين قوات الشرطة وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وفقا لتبادل الرسائل الموقعة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ لإجراء اتصالات وعقد اجتماعات منتظمة لتسهيل تبادل المعلومات بشأن قضايا مثل الحدود والجريمة المنظمة والإرهاب. وحظيت الخطط الساعية لإقامة تعاون وثيق بين بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وألبانيا لمكافحة الإرهاب والتطرف بدعم ممثلي هذه الوفود في مؤتمر أوهريد الذي عقد في ٢٢ أيار/مايو بشأن مراقبة الحدود وإدارتها.

رابعا - حرية التنقل

٢٨ - ظل خط حافلات الخدمة المدنية الممول من اعتماد الممثل الخاص لحالات الطوارئ في ميزانية كوسوفو الموحدة يعمل لتوصيل صرب كوسوفو والموظفين المدنيين من الأقليات الأخرى إلى مراكز العمل في بريشتينا ويتوفر للعديد منهم مواصلات مباشرة بواسطة

أصحاب عملهم. ومن بين ٣٠ بلدية توفر ٧ بلديات فقط وسائل لنقل موظفي الأقليات وتقوم ثلاث منها بتوفير هذه الخدمة للمعلمين والمرشدين الصحيين فقط وهيأت اثنتان منها الظروف التي تسمح بحرية تنقل الطوائف وهناك بلديتان لا تستخدم موظفي الأقليات. واستمرت خدمة النقل الإنساني التابعة للبعثة تنقل بمتوسط شهري يتراوح بين ٣٠ ٠٠٠ شخص و ٣٥ ٠٠٠ شخص من الركاب ومعظمهم من صرب كوسوفو. وبالرغم من عمل الدائرة اليومي في كوسوفو فقد وسعت عدد نقاطها مع وسائل النقل الأخرى في اتجاه وسط صربيا.

٢٩ - وبالرغم من النجاح النسبي في السياسة التي تتبعها قوة كوسوفو في الحد من الحراسة الظاهرة في كوسوفو لا تزال قوة كوسوفو أو الشرطة التابعة للبعثة تحرس نسبة ١٥ في المائة من مجموع شبكة خدمة الحافلات الإنسانية. وتتم عمليات الحراسة بين المواقع التي لا تزال تسودها ظروف متقلبة. وعندما بدأ تنفيذ سياسة الحد من الحراسة الأمنية حدث انخفاض كبير في عدد الركاب. ولم تعش هذه التجربة طويلا ويزيد عدد المسافرين حاليا على المستويات السابقة.

٣٠ - ووسع قطار البعثة لحرية التنقل نطاق عمله ليشمل براسانكا وهي أكبر منطقة تقطنها غالبية صرب كوسوفو في وسط كوسوفو. ولكن عدد الركاب تناقص منذ توقف عمليات الحراسة داخل القطارات. وشكا العديد من الركاب من بعض التهديدات وأعمال المضايقة والتخويف التي تحدث في القطار. وربما يعزى سبب هذا الانخفاض إلى الاستخدام المتزايد لوسائل النقل البديلة مثل السيارات الخاصة. وتوقف القطار السريع (نيس إكسپريس) بسبب الانخفاض الحاد في عدد المسافرين.

٣١ - وبغض النظر عن الإجراءات التي اتخذت لمصلحة أفراد الطوائف المقيمين ظلت الصعوبة تلازم حرية التنقل ولا سيما بالنسبة لطائفة صرب كوسوفو. وسوف يؤدي الانفجار الذي ألحق الضرر بجسر السكة الحديدية في زيفكان في ١٢ نيسان/أبريل وحوادث القتل الثلاث التي وقعت في ٤ حزيران/يونيه في أوبليتس إلى مضاعفة المشكلة مما يساهم في تأكيد التصور السلبي للأوضاع الأمنية المتصلة بحرية التنقل. وتضررت حرية التنقل أيضا من قرار السلطات الحكومية الصربية بعدم التوقيع على اتفاق استخدام لوحات السيارات الصادرة في كوسوفو داخل صربيا وبدعوها العلنية لصرب كوسوفو بألا يسجلوا سياراتهم مع البعثة. وكنتيجة لذلك لم تسجل سوى ١٨ سيارة فقط في ميتروفيتشا الشمالية منذ بدء تلك العملية في ٢٩ نيسان/أبريل. وسجلت حملة البعثة لتسجيل السيارات في مناطق الأقليات نتائج غير مرضية أيضا. فمن بين ٣ ٦١٢ سيارة تم تسجيلها حتى ١٦ أيار/مايو

كانت منطقة بريشتينا تمثل نسبة ٧٥,٤ في المائة من المجموع تليها بلدية استرييتشي بنسبة ٦,٩ في المائة. وعلى العكس من ذلك لم يجر أي تسجيل في منطقة بيتش وسجل عدد قليل فقط في منطقة غينيلاني.

٣٢ - وفي ١٣ أيار/مايو توصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة إلى اتفاق للاعتراف المتبادل بالتأمين على السيارات. وتبعاً لذلك تستطيع المركبات التي تحمل لوحات ترخيص من كوسوفو أن تنتقل بحرية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة بموجب وثيقة تأمين شاملة وحيدة. وفي ٢٢ أيار/مايو أكملت البعثة وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة تبادل خطابات تتناول الطرق العملية لفتح نقطي عبور محليتين ومؤقتين بين كوسوفو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة من أجل السكان المحليين.

خامساً - عمليات العودة المستدامة وحقوق الأقليات

٣٣ - مثلما تم الإبلاغ عنه سابقاً ينفذ حالياً إطار عمل شامل ومنسق لدعم عودة الأقليات. ففي فترة الشهور الخمسة الأولى من عام ٢٠٠٣ عاد ما مجموعه ٤٦٧ فرداً من صرب كوسوفو و ٣٣٠ فرداً من طوائف الروما وأشكالي والمصريين و ١٣٣ فرداً من طائفة البوشناق و ٣١ فرداً من طائفة غوراني و ٦١ من ألبان كوسوفو إلى المناطق التي كانوا يعيشون فيها كأقليات. ويتجاوز العدد الإجمالي لأفراد الأقليات العائدين لهذه السنة العدد الذي سُجل في عام ٢٠٠٢. ويُعزى ذلك لتحسين الظروف الجوية وزيادة مشاركة السلطات المحلية وممثلي المرشدين داخلياً في عملية العودة وتحسين الهياكل لتسهيل العودة. ولكن لم تحدث زيادة كبيرة في العدد الإجمالي للعائدين من الأقليات ولا سيما بالنسبة لصرب كوسوفو. ولا تزال عودة صرب كوسوفو سواء عن طريق مشاريع منظمة أو على أساس فردي تقل نسبياً من مستوى عودة مجموعات الأقليات الأخرى بسبب اختلافات موضوعية ومنتصرة بشأن المخاطر الأمنية التي تواجهها في كوسوفو. وتمثل حوادث القتل التي وقعت في أوبيليتش نكسة خطيرة لجهود البعثة لتهيئة الأوضاع لعودة الأفراد إلى المناطق التي كانوا يعيشون فيها كأقلية ولا سيما لصرب كوسوفو.

٣٤ - وتجري معالجة قضايا العودة بشكل متزايد وفعال على مستوى البلديات وبرزت مؤشرات مشجعة فيما يتعلق بتخصيص الأموال ومشاركة السلطات البلدية في أنشطة العودة. وتعمل السلطات المحلية حالياً بشأن عمليات العودة عن طريق أفرقة عمل بلدية أنشئت في جميع البلديات ما عدا اثنتين منها بالرغم من تفاوت نطاق ومستوى مشاركتها. ففي ١٤ بلدية يشارك رؤساء الجمعيات البلدية أو نواب الرؤساء بطريقة نشطة ومثمرة مع

ممثلي الطوائف المشردة لدعم عمليات العودة وتشترك السلطات المحلية في البلديات الـ ١٤ الأخرى ولكن يلزم صدور التزام إضافي بذلك.

٣٥ - والمطلوب هو اتخاذ خطوات إضافية على الصعيد المحلي والمركزي. وفي حين ظل رئيس الوزراء يؤكد دعمه لحقوق الأقليات ولمشاريع العودة لم يُظهر مسؤولون بارزون آخرون في المؤسسات المؤقتة مستوى المشاركة أو الوضوح ذاته. وفضلا عن ذلك فإن المبادرة المرتبطة بأنشطة العودة لا تزال تحتاج إلى جهد المجتمع الدولي ولم تتحقق سوى مشاركة ذاتية ضعيفة بشأن هذه القضايا من جانب المؤسسات المؤقتة. وعلى الصعيد المركزي تم توسيع مكتب المنسق بين الوزارات لعمليات العودة ليشمل موظفين من الفئة الفنية محليين إضافيين ولكن إدماج عمل المكتب في المؤسسات المؤقتة لا يزال غير مرض. وتنتظر وزارة المالية والاقتصاد حاليا في إمكانية توجيه أموال فائضة من ميزانية كوسوفو الموحدة لعام ٢٠٠٢ إلى احتياجات العودة ذات الأولوية. فإذا تم ذلك فسوف يشكل تحولا مهما من جانب المؤسسات المؤقتة من الدعم الصوري لعودة الأقليات إلى الاستثمار الملموس في العملية. وفي الوقت الذي ظلت فيه العديد من البلديات تقدم دعما ملموسا حتى الآن مثل إصلاح الطرق وتحسين إمدادات المياه في المناطق التي تنفذ فيها مشاريع من أجل العائدين لم تنلق مشاريع عودة الأقليات تمويلا مباشرا من ميزانية كوسوفو الموحدة.

٣٦ - وبدأ الشروع في تحقيق تعهدات المانحين بشأن مشاريع العودة، على الرغم من استمرار وجود نقص كبير في هذا المجال، حيث تم تمويل ٥٥ في المائة فقط من مشاريع العودة، مع وجود فجوة نسبتها ٧٢ في المائة في قيمة التمويل المخصص لمرفق الاستجابة السريعة لاحتياجات العائدين التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، وقد أنشئ هذا المرفق في ٣ حزيران/يونيه، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ويقدم هذا المرفق المساعدة في مجال الإسكان والدعم الاجتماعي الاقتصادي لفرادى العائدين. ونظرا لأن عملية العودة هي بطبيعتها عملية قائمة على الطلب، فإن التزايد السريع في عدد مشاريع عودة الأقليات التي هي قيد الإنشاء، أو يجري العمل فيها، يدل على تزايد الاهتمام بمشاريع العودة في صفوف المشردين. بيد أن هذا الطلب لا يعود فقط إلى توفر فرص جديدة للعائدين إلى كوسوفو، لكنه يدل أيضا على استمرار المصاعب التي ينطوي عليها التشرد.

٣٧ - وأظهر استعراض لنظام "الحصة العادلة من التمويل" من ميزانيات البلديات تحسنا ملحوظا ويبحث على التفاؤل. وهذا التحسن هو مدعاة للاهتمام بشكل أكبر نظرا لما تم استحدثه من تدابير لضمان مزيد من التقيد. ويعود ذلك بشكل كبير إلى الشروط الإلزامية

الواردة في ميزانية كوسوفو الموحدة ولآليات الإنفاذ ذات العلاقة. ولقد حققت إلى حد الآن خمس بلديات، وهي - بلدية ليوسيفيتش وبلدية نوفوباردو وبلدية بريشتينا وبلدية أوراهاواتش وبلدية نفيكان - حصة عادلة من التمويل فيما يخص بنود الميزانية الثلاثة التي وضعت تقديراتها بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، وهي (الأجور/المرتبات، السلع والخدمات؛ والصحة؛ والتعليم). والتزمت ست بلديات بذلك في بندين من بنود الميزانية الثلاثة، في حين التزمت ١٢ بلدية ببند ميزانية واحد. أما بلديات زوبن بوتوك، وكوسوفو بولي، وسوفاريكا، ودراغاس، فلم تحقق حصتها المشترطة الدنيا حتى بالنسبة لبند ميزانية واحد.

٣٨ - ولا تزال الجهود الهادفة إلى تشجيع الاندماج في نطاق النظام التعليمي تواجه مقاومة شديدة من جميع الأطراف. وتوجد حاليا ٤٢ مدرسة مختلطة أو مشتركة، على الرغم من أن ثمان من هذه المدارس فقط تقبل أطفال طائفتي صرب كوسوفو والبان كوسوفو (خمس منها في غنيلاي، واثنان في ليبليان، وواحدة في أوراهاواتش). وتتيح جميع المدارس التسع والثلاثون التي تستخدم اللغة التركية والبوسنية، إمكانية تعلم اللغة الألبانية كمادة دراسية للطلبة البوسنيين والأترک. ولا تتيح أي مدارس تابعة لطائفة صرب كوسوفو أو طائفة الروما حصصا لتعلم اللغة الألبانية؛ كما أن المدارس التابعة لطائفة ألبان كوسوفو لا تقدم دروسا لتعلم اللغة الصربية.

٣٩ - ولا يزال الأفراد المنتمون إلى الأقليات غير قادرين على استخدام لغتهم وحروفهم الهجائية بحرية في كامل كوسوفو، بما في ذلك المؤسسات المؤقتة، والبلديات، والهيئات العامة الأخرى. وتتم في سبع بلديات فقط على أساس منتظم ترجمة المنشورات البلدية الرسمية إلى جميع اللغات المشترط الترجمة إليها. وتتم في نطاق ١٠ بلديات الترجمة على أساس محدود، ويقع ذلك في الأعم الغالب بناء على طلب محدد فقط. وفي ١٣ بلدية، تتوفر نسخ من الوثائق باللغة الألبانية فقط. وتفيد التقارير أن اللافتات الرسمية هي ثنائية اللغة في ست بلديات فقط؛ أما في ١٣ بلدية أخرى فهي ثنائية اللغة بشكل جزئي؛ على الرغم من أن اللغة الصربية المكتوبة على هذه اللافتات غالبا ما يتم محوها؛ وينعدم التقيد في ١٤ بلدية باشتراط وضع لافتات ثنائية اللغة.

٤٠ - وأحرز تقدم في مجال تنفيذ خطة الإعفاء من رسوم الخدمات الكهربائية للمستهلكين المعوزين، وذلك من خلال جمع وتوحيد المطالبات في جميع البلديات تقريبا التي تعمل فيها شركة كوسوفو للكهرباء. وتسهيلا لمشاركة أكبر في هذه الخطة من طرف الأقليات، فإن الأجل النهائي لتقديم المطالبات سيمدد إلى نهاية آب/أغسطس أو أواسط أيلول/سبتمبر

٢٠٠٣. وتعمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أيضا مع شركة كوسوفو للكهرباء في تنفيذ سياسة جديدة ستضمن إعفاء لأفراد المرشدين الذين احتلت بيوتهم بطريقة غير قانونية من المسؤولية عن ديونهم غير المسددة التي تراكمت خلال فترة غيابهم.

٤١ - وتشهد كوسوفو بكاملها مبادرات للحوار بين الطوائف، فيما يخص مسائل مثل بعض الجهود المبذولة في مجال العودة، ومشاريع تطوير القرى، والتسامح فيما بين الجماعات الإثنية واندماجها. وتشارك المنظمات غير الحكومية المحلية بصفة متزايدة في هذه المشاريع، وهي خطوة من المرجح أن تحقق مزيدا من التعزيز لنجاح هذه المبادرات. وفي الوقت نفسه، فإن عدد المنظمات التي تشارك في هذه الأنشطة، وطبيعتها ذات التوجه الخريسي نسبيا، يجعلان من الصعب تقييم ما إذا كانت هذه البرامج تفضي بشكل فعال إلى إيجاد مناخ من التسامح على مستوى أعم داخل كوسوفو. ولمعالجة هذا الشاغل، يقوم فريق عامل تابع للهيئة الاستشارية المعنية بشؤون الطوائف بإجراء دراسة استقصائية لبرامج الحوار القائمة، بهدف ضمان توفر نهج أكثر شمولا وانتظاما لهذا العمل في المستقبل.

سادسا - الحالة الاقتصادية

٤٢ - وواصل كوسوفو إحراز تقدم ملحوظ في مجال إعداد إطار للتشريعات الاقتصادية. في ١٥ نيسان/أبريل، قام ممثلي الخاص بإصدار قانون بشأن الإفلاس، الذي اعتمده الجمعية الوطنية لكوسوفو. وفي ١٢ أيار/مايو سُنت قوانين بشأن إدارة الأموال العامة والمساءلة، والتجارة الخارجية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، اعتمدها الجمعية الوطنية أولا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بعد إدخال التعديلات الضرورية لجعل هذه القوانين متمشية مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والإطار الدستوري.

٤٣ - واجتمع المجلس الاقتصادي والمالي مرة واحدة منذ ١ نيسان/أبريل وناقش، في جملة أمور، عملية استعراض منتصف السنة، وقائمة أولويات التمويل، لفائض ميزانية ٢٠٠٢، والتقرير المالي لآذار/مارس ٢٠٠٣، ووضع تنفيذ اتفاق التجارة الحرة مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ومشروع اللائحة التنظيمية التي تم بموجبها تعديل اللوائح التنظيمية لبعثة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، فيما يخص السلطة المالية المركزية. وعُقدت الجولة الأولى للمناقشات بشأن اتفاق التجارة الحرة بين جمهورية ألبانيا وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في ٢٢ نيسان/أبريل؛ وتم التوصل إلى اتفاق بشأن صيغة إطارية، ويُخطط لعقد الجولة القادمة من المناقشات في نهاية حزيران/يونيه.

٤٤ - وهناك علامات مشجعة على أن الأموال اللازمة للميزانية الموحدة لكوسوفو يتم تحصيلها بشكل متزايد من خلال الضرائب الداخلية. وازداد حجم التقييد الطوعي بقوانين

الضرائب - ضريبة الدخل، وضريبة الأرباح، والضريبة التقديرية، وضريبة القيمة المضافة الداخلية، بسبب القدرة المعززة لإدارة الضرائب، وعدد عمليات المراجعة التي قامت بها، وتقع على عاتق هذه الإدارة مسؤولية تطبيق وتحصيل هذه الضرائب ضمنا للتقيد. وخلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو، قامت إدارة الضرائب بتحليل الإيرادات الضريبية السنوية، وتسويتها، للسنة المالية ٢٠٠٢، وذلك بالنسبة لضريبي الدخل والأرباح. وبالنسبة لضريبة الأرباح، قُدم ١ ٧٢٢ ملفا للإيرادات الضريبية (وهو ما يعادل نسبة ٩٠ في المائة من المؤسسات المسجلة لاستحقاق ضريبة الأرباح)، وتم تحصيل مبلغ قدره ٥,٥ ملايين يورو. وبالنسبة لضريبة الدخل الشخصي، قدم ٩ ٨٧٩ موظفا إقرارات بمبلغ ٤,٧ ملايين يورو. وقد أحرز تقدم أيضا في مجالات مكافحة الفساد، وتنظيم المرافق، ومراجعة الحسابات.

٤٥ - وبلغ إجمالي إيرادات الميزانية المحصلة حتى أيار/مايو ٢٠٠٣، ١٧٤ مليون يورو (بما في ذلك إيرادات الجمارك) وهو ما يقابل نسبة ٣٤ في المائة من توقعات ميزانية سنة ٢٠٠٣. وتواصل التوجه الإيجابي نحو زيادة نصيب الإيرادات المحلية، مقارنة بالإيرادات المحصلة في مناطق الحدود. واستأثرت إلى الضرائب الداخلية بنسبة ١٩ في المائة من إجمالي إيرادات الربع الأول من عام ٢٠٠٣، بيد أن، الإيرادات المحصلة من الضرائب الداخلية والحدودية معا تخضع للتغير وفقا للعوامل الموسمية. وتبين التطورات أن نظام الإيرادات يحقق الاعتماد الذاتي في تمويل النفقات العامة المتكررة، في حين أنه يتيح المجال لنفقات رأسمالية محدودة.

٤٦ - وتمكنت دائرة الجمارك التابعة لبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو من تحصيل ما مجموعه ١٥٠ مليون يورو من الإيرادات، خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١ حزيران/يونيه، ويمثل هذا المبلغ زيادة قدرها ١١ في المائة من المبالغ المحصلة لنفس الفترة في السنة الماضية. وقد ازداد معدل اكتشاف وحظر جرائم التهريب، من خلال تعزيز "صلاحيات الإيقاف والتفتيش"، ونجحت عن ذلك إيرادات إضافية، فضلا عن عدد كبير من حالات المصادرة المتعلقة بالمركبات التي تعبر بصفة غير قانونية الحدود الإدارية مع صربيا بالذات. وبنهاية حزيران/يونيه، سيكون حجم دائرة الجمارك قد ازداد من ٤١٥ موظفا إلى ٤٥٤ موظفا، (منهم ١٤ في المائة من غير ألبان كوسوفو).

٤٧ - وتدخل عملية الخصخصة حاليا طورها التنفيذي. ففي ٩ أيار/مايو، قام ممثلي الخاص، بتبين القاعدة التنظيمية رقم ١٣/٢٠٠٣ بشأن نقل حق استخدام الممتلكات غير المنقولة المملوكة جماعيا (ويشار إلى هذه القاعدة عادة بقاعدة "استخدام الأراضي"). ويتم بمقتضى هذه القاعدة التنظيمية تحويل حقوق استخدام الأراضي لمؤسسات يملكها المجتمع إلى عقود إيجار مدتها ٩٩ سنة، ويمكن نقل هذه الحقوق واستخدامها دونما قيود باعتبارها

ضمانات للحصول على الائتمانات دون التأثير على سند الملكية القائم. وفي ١٥ أيار/مايو، أعلن مجلس وكالة كوسوفو الاستثماني عن المناقصات الست الأولى التي تتعلق بخصخصة شركات الملكية الجماعية. وقام مجلس وكالة كوسوفو الاستثماني بتحضير الإجراءات المتعلقة بطرح ١٢ شركة أخرى من شركات الملكية الجماعية للمناقصة بهدف خصخصتها. ويحق لأي جهة حكومية، أو شخص، أو كيان، يُعلن بأن له حقوقاً قد تضررت بسبب عملية الخصخصة تقديم طعن إلى الدائرة الخاصة للمحكمة العليا، التي تمتلك صلاحية الحكم النهائي في المطالبات، بما في ذلك دفع التعويضات، من ريع الخصخصة إلى المطالبين الذين يتضح للدائرة الخاصة أن حقوقهم قد انتهكت بسبب عملية الخصخصة. وفي ١٦ حزيران/يونيه، بدأت الدائرة الخاصة في أداء مهامها، ويعمل بها ثلاثة قضاة دوليين وقاضيان محليان. وفي ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، تم توقيع وإصدار النظام الداخلي والأوامر التوجيهية المتعلقة بالمطالبين الذين يرغبون في الشروع في إجراءات في هذا الصدد. ووفقاً لذلك، صدر إشعار عام بأن الدائرة سيكون في وسعها قبول المطالبات.

٤٨ - وظلت عملية تشغيل مرافق الخدمات العامة الرئيسية، وما تتحصل عليه من إيرادات، تعاني من وجود أعداد كبيرة من العملاء غير القانونيين أو غير المسجلين. ومنذ ١ كانون الثاني/يناير، تم إرسال فواتير بشأن ٦٦ في المائة من جميع إمدادات الطاقة التي توفرها شركة كوسوفو للكهرباء، وتم تحصيل ٥٧ في المائة منها فقط. وأفضى ذلك إلى خسائر تقدر تقريباً بقيمة ٤١ مليون يورو. وتبذل الجهود حالياً لتصحيح هذا الوضع وذلك، من خلال، في جملة أمور، الشروع في استخدام عدادات الكهرباء التي تمت معايرتها، وتحديد الوصلات الكهربائية غير القانونية، والقيام بحملة إعلامية شعارها "الدفع مقابل الأداء". وبالنسبة لنفس الفترة، بلغ متوسط الفواتير المقدمة من مرافق الخدمات في قطاعي المياه والنفايات، نسبة ٨٣ في المائة، حُصل منها ٥٣ في المائة فقط. وحققت المؤسسة العامة للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية أعلى معدل للنجاح من بين جميع مرافق الخدمات العامة، إذ أمكن إرسال فواتير إلى ١٠٠ في المائة من العملاء، خلال الفترة فيما بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل، بمعدل تحصيل بلغت نسبته ٨٢ في المائة.

٤٩ - وبدأت آلية تتبع عملية الاستقرار والانضمام إلى المفوضية الأوروبية في الاضطلاع بدور بارز في مجال مواصلة التنمية الاقتصادية العامة والإصلاحات الهيكلية في كوسوفو، فضلاً عن ضمان التوافق مع المعايير وأفضل الممارسات الأوروبية. ويُتوقع أن يُعقد الاجتماع المقبل للآلية في ١ تموز/يوليه، وسيغطي جوانب منتقاة تتعلق بالعدل والشؤون الداخلية ووسائل الإعلام والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل.

سابعاً - حقوق الملكية

٥٠ - تم تمديد الأجل النهائي لتقديم المطالبات إلى مديرية الإسكان والممتلكات لمدة شهر آخر، وذلك حتى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وبحلول ١ حزيران/يونيه، كانت المديرية قد تلقت ٢٧ ٧٠٠ مطالبة، سُويت منها نسبة ١٣,٧ في المائة تقريباً، وذلك بمعدل ١ ٠٠٠ مطالبة شهرياً تقريباً. وفي الدورة المقبلة التي تعقد كل شهرين للجنة المطالبات المتعلقة بالمساكن والممتلكات، والمقرر عقدها في نهاية حزيران/يونيه، يُتوقع التوصل إلى تسوية ما مجموعه ٢ ٦٠٠ مطالبة أخرى، بحيث يبلغ بذلك عدد المطالبات التي سُويت ما يربو على ٦ ٠٠٠ مطالبة. وظل معدل إعادة النظر في قرارات لجنة المطالبات المتعلقة بالمساكن والممتلكات عند نسبة منخفضة تبلغ ٣ في المائة.

٥١ - وفيما يزيد على ٧٥ في المائة من الحالات التي تم فيها تسجيل مطالبات تتعلق بالملكية، قامت المديرية بإشعار الشخص الذي يُدعى بأنه يحتل العقار بصفة غير قانونية. وبلغ عدد حالات الإخلاء التي قامت بها المديرية ٤٠٠ حالة خلال الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ١٥ حزيران/يونيه. وسُجّلت واقعتان هُدد فيها موظفو المديرية، وتم في كلتا الحالتين اعتقال الأشخاص الذين أُجبروا على الإخلاء ومقاضاتهم. ولا تزال مسألة تدمير الممتلكات بعد إخلاء ساكنيها غير القانونيين تمثل مشكلة عويصة، وقد أصاب الدمار، خلال الشهر الثالث الأخير، ١٢ منزلاً. ويبلغ حالياً عدد الممتلكات التي تقوم المديرية بتسيير شؤونها ٢ ٥٠٠ وحدة. وشرعت المديرية في عملية تهدف إلى إشراك البلديات في إدارة هذه الممتلكات؛ وقد تم فعلاً القيام بذلك في أقاليم بريشتينا، ومتروفيتشا، وغنيلاي. وشرعت المديرية أيضاً، في إطار مهام ولايتها، في إجراء مسح استقصائي للممتلكات المهجورة.

ثامناً - الحوار مع بلغراد

٥٢ - لم يتسن عقد اجتماع لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو - صربيا والفريق العامل الرفيع المستوى للجبل الأسود، الذي كانت بلغراد قد طلبت عقده، بسبب الشروط المسبقة التي وضعها وفد بلغراد قبل الشروع في مناقشة المواضيع المدرجة على جدول الأعمال الرسمي. ولذلك لم يتم توقيع البروتوكول الخاص بالاعتراف بلوحات السيارات الصادرة عن كوسوفو، الذي أشير إليه سابقاً. وساهم هذا الوضع في إيجاد مناخ غير مؤات للحوار المباشر بشأن المسائل العملية بين مؤسسات كوسوفو المؤقتة وبلغراد. بيد أن القادة في بلغراد وبريشتينا قبلوا في الآونة الأخيرة أنه ينبغي بدء الحوار بشأن المسائل العملية. وناقش ممثلي الخاص إمكانية عقد محادثات مباشرة مع رئيس الوزراء الصربي، الذي دعم الشروع في المحادثات.

٥٣ - وتمت اتصالات محدودة تقتصر على المستوى الإجرائي بين ممثلي المؤسسات المؤقتة ونظرائهم الصربيين. وفي مجال النقل والاتصالات، التقى الأمين الدائم وأحد رؤساء الإدارات في وزارة النقل والاتصالات في كوسوفو، مع نظيريهما الصربيين، بمناسبة انعقاد الاجتماع الإقليمي لدراسة الهياكل الأساسية في منطقة البلقان، الذي تم فيه سكوبي. وقد اتفقوا على مناقشة إمكانية زيادة التعاون في مجال نقل الركاب والسلع. واستمرت الاتصالات المنتظمة على المستوى الإجرائي في مجال عودة المشردين داخليا، بين المؤسسات المؤقتة، وهي تشمل تحديدا منسق شؤون العائدين المشترك بين الوزارات، والمسؤولين في بلغراد، ومجالس شؤون اللاجئين الصرب. وتواصل التعاون في مجال الثقافة؛ وعُقد الاجتماع الثاني للفريق العامل المعني بالمسائل الثقافية، والذي يتكون من ممثلين عن وزارة الثقافة الصربية ووزارة الثقافة والشباب والرياضة في كوسوفو، في أيار/مايو، وأحرز تقدم بخصوص مسائل الحفاظ على التراث الثقافي وإعادة الوثائق. كما تواصل أيضا التعاون البناء على مستوى العمل بين بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو وسلطات بلغراد في مجالات مثل التعاون بين قوات الشرطة، وإعادة رفات الموتى إلى الوطن عبر الحدود، وتبادل آراء الخبراء، وخبرتهم، بشأن المفقودين. وتم التعاون، على أساس خاص، مع الخبراء الصرب بشأن التلوث بالفينول في نهر ستيتشا، وبشأن تقدير الأضرار الناجمة عن تفجير جسر السكة الحديدية في زفيكان.

٥٤ - وسيتم دمج مكتب الأمم المتحدة للاتصال في بلغراد ومكتب الاتصال التابع لبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو ابتداء من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وسيحتفظ مكتب الأمم المتحدة في بلغراد، الذي سيباشر مهامه اعتبارا من ١ تموز/يوليه، مهام الإبلاغ والاتصال التي كانت مسندة إلى كلا المكاتبين.

تاسعا - فيلق حماية كوسوفو

٥٥ - نتيجة الانتباه في تورط أعضاء فيلق حماية كوسوفو في أنشطة الإرهاب والجريمة المنظمة، لا سيما منذ تفجير جسر السكة الحديدية في زفيكان في ١٢ نيسان/أبريل، فُرض حظر على سفر أعضاء الفيلق تحاشيا لإمكانية إرسال الأعضاء ذوي الصلة بالمنظمات المتطرفة في دورات تدريبية في الخارج. وبعد ذلك رُفع الحظر على السفر حسب كل حالة على حدة. وقد أنشئ مجلس خاص تابع للبعثة/قوة كوسوفو، لتنسيق العمل في مجال مناهضة تسرب العناصر المتطرفة إلى فيلق حماية كوسوفو. وأكد تحقيق أجري في عملية التفجير التي وقعت في ١٢ نيسان/أبريل أن أحد مرتكبي العملية الذي قُتل أثناء زرع القنبلة هو أحد أعضاء فيلق حماية كوسوفو، من ذوي العلاقة بمجموعة ألبانية متطرفة، عرفها ممثلي الخاص بأنها منظمة إرهابية. وألقي القبض على عضو آخر في فيلق حماية كوسوفو للاشتباه في ضلوعه في هذه القضية. وقد وجهت هذه العلاقة ضربة أخرى لصورة المنظمة باعتبارها قوة

طوارئ مدنية. وبعد مناقشة طائفة واسعة من التدابير التي يمكن اتخاذها ضد الفيلق من طرف ممثلي الخاص وقائد قوة كوسوفو، اتخذ قرار بمطالبة فيلق حماية كوسوفو بالإفصاح عن أسماء أعضاء الفيلق الآخرين الذين قد يكونون على علاقة بهذه المنظمة الإرهابية. ولم يفصح الفيلق حتى الآن إلا عن اسم واحد. ويجري حالياً تحقيق مشترك بين البعثة وقوة كوسوفو، يهدف إلى تحديد أعضاء فيلق حماية كوسوفو ذوي العلاقة بالمنظمات الإرهابية والأنشطة غير القانونية والجريمة المنظمة. ويتوقع أن يستغرق هذا التحقيق ثلاثة أسابيع.

٥٦ - وواصل فيلق حماية كوسوفو القيام بأنشطة إعادة التنظيم وتطوير المهارات والتدريب لأعضائه. ويبلغ عدد الأفراد المنتمين للفيلق في الوقت الحالي ٢٩٥٤ عضواً عاملاً (من أصل ٣٠٥٢ فرداً مرخصاً له) و ١٧٤٠ عضواً احتياطياً، (من أصل ٢٠٠٠ من المرخص لهم). ولم يجرز تقدم كبير في معالجة المسائل المتعلقة بالملكية والهيكل الأساسية؛ بيد أن رئيس فيلق حماية كوسوفو قدم في الآونة الأخيرة خطة لتحقيق التخفيضات الضرورية. ويظل معدل عدم الامتثال للنظام التأديبي لفيلق حماية كوسوفو، فضلاً عن عدم الامتثال لقوانين كوسوفو وقواعده التنظيمية، مستقرًا تقريباً بالمقارنة مع السنوات الماضية، إذ شكلت حالات عدم الامتثال من طرف أعضاء الفيلق نسبة ٢٠ في المائة فقط من حالات عدم الامتثال بصورة عامة. بيد أنه قد طرأت زيادة ملحوظة في رقابة الفيلق على حضور أفرادها منذ أواسط نيسان/أبريل، وأفضى ذلك إلى زيادة كبيرة في عدد الحالات.

٥٧ - وتواصلت الجهود الرامية إلى زيادة أعداد أعضاء فيلق حماية كوسوفو المنتمين إلى الأقليات. ولا تزال مشاركة الأقليات في فيلق حماية كوسوفو ضئيلة، على الرغم من التصريحات العامة التي يدلي بها قادة الفيلق والجهود الرامية إلى تقويم الوضع. وعلى امتداد الأشهر القليلة الماضية، عقد الرئيس الألباني لفيلق حماية كوسوفو عدة اجتماعات مع القادة المحليين من صرب كوسوفو في ستريبيتشي (منطقة غنيلاين)، وأعضاء طائفة أشكالي، ومكتب شؤون العائدين والطوائف التابع للبعثة، لمناقشة الكيفية التي يمكن بها تحسين دمج صرب كوسوفو، وغيرهم من الأقليات، في الفيلق. وقد انضم إلى الفيلق ثلاثة عشر صربياً، وتركيبان، وكرواتيان، وشخص واحد من طائفة أشكالي أو يوجدون في مرحلة متقدمة من إجراءات التجنيد في الفيلق - صرب كوسوفو رغم مناشدة بعض الممثلين للقيادة الصربية في بلغراد، وقادة صرب كوسوفو، لهم بعدم الانضمام. وقد تم شغل ما تزيد نسبته على ٣٠ في المائة من المواقع المخصصة للأقليات، على الرغم من أن أعضاء الأقليات ليسوا ممثلين في الرتب العليا.

عاشرا - مسائل الدعم

٥٨ - واصلت شعبة الإدارة في بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو توفير الدعم اللوجستي اللازم للبعثة كي تنجز مهام الولاية المنوطة بها. وواصلت شعبة الإدارة التنسيق بشكل وثيق مع شركة البعثة في عملية نقل شؤون الشرطة من البند المتعلق بشؤون الميزانية والدعم اللوجستي للبعثة إلى ميزانية كوسوفو الموحدة. وتم دمج قسمي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في قسم واحد، مما يتيح بالتالي زيادة مستوى الكفاءة، ويسهل تقديم خدمات أكثر تكاملا إلى العملاء.

٥٩ - وستواصل البعثة تنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى تقليص حجمها، بالنظر إلى ميزانية السنة المالية ٢٠٠٣-٢٠٠٤، التي تبدأ في ١ تموز/يوليه، والتي تخصص ٣١٥ مليون دولار لنفقات البعثة. وقد تم وضع مخطط للبعثة بشكل يضمن أنه، باكتمال نقل المسؤوليات غير المتاحة بالبعثة، إلى المستويين المركزي والمحلي، ستحتفظ البعثة بالقدرة العامة على أن تمارس بشكل فعال صلاحياتها، في جميع المجالات، بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وأن تتولى الاضطلاع بسلطاتها ومسؤولياتها، بما فيه تلك التي ينص عليها الإطار الدستوري. وفي المجالات التي تم نقل الصلاحيات إليها، ستحتفظ البعثة بعدد كاف من الموظفين يمتلكون القدرة على الإشراف على المؤسسات المؤقتة والبلديات، وإسداء المشورة إليها، فضلا عن التدخل، بحسب الاقتضاء، لضمان ممارسة هذه الهيئات لصلاحياتها، متقيدة في ذلك بأحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري. وقد أدت هذه العملية إلى إعادة توزيع الموارد البشرية والمالية واللوجستية داخليا، وذلك بتحويلها من بعض المجالات، وتخفيضها في بعض الحالات.

حادي عشر - الملاحظات

٦٠ - بعد أربع سنوات على ولاية البعثة، أحرز كوسوفو تقدما ملحوظا في تحقيق قدر كبير من الاستقلال الذاتي والحكم الذاتي، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)؛ إلا أن تحديات كبرى لا تزال قائمة. ولمواجهة هذه التحديات، يظل العمل بالمعايير التي وضعها ممثلي الخاص في إطار سياسة "المعايير قبل المركز" المبدأ التوجيهي التي تسترشد به البعثة في المرحلة الحالية من أنشطتها.

٦١ - إن النقل الجاري لمسؤوليات إضافية مبينة في الفصل ٥ من الإطار الدستوري إلى المؤسسات المؤقتة لكوسوفو يشكل آلية لتحقيق التقدم على أساس المعايير، بينما يعمل أيضا على أن تكون المؤسسات المؤقتة مشاركة في العملية مشاركة تامة ومتحملة للمسؤولية كاملة عن مجالات الإدارة المنقولة إليها. ويثبت مجلس نقل السلطات الآن أنه محفل مفيد

للمناقشة واتخاذ القرارات بشكل بناء بشأن أفضل السبل الكفيلة بالسير بعملية نقل السلطات قدماً. وقد كان التعاون بين البعثة والمؤسسات المؤقتة في سياق مجلس نقل السلطات تعاوناً ملموساً وبناء بشكل عام؛ بيد أن ممثلي صرب كوسوفو في المؤسسات المؤقتة اختاروا حتى الآن عدم حضور اجتماعات المجلس. وتسير عملية نقل المسؤوليات بصورة تدريجية، حتى تكون المؤسسات المؤقتة لكوسوفو قادرة على تحمل المسؤوليات غير المخصصة الإضافية وقادرة على المساءلة عن إدارتها الفعالة لسكان كوسوفو في تلك المجالات. ولا تمس عملية النقل السلطات والمسؤوليات المخصصة لممثلي الخاص وفقاً للفصل ٨ من الإطار الدستوري، أو السلطة العامة للبعثة وقوة كوسوفو. بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

٦٢ - وقد مكنت عملية النقل أيضاً المؤسسات المؤقتة لكوسوفو من التركيز بصورة فعالة أكثر على ما يمكن تحقيقه في الواقع. فقد أبدت حكومة كوسوفو تأكيداً أكبر على الاضطلاع بمسؤولياتها بموجب الإطار الدستوري وأبانت جمعية كوسوفو عن استعداد أكبر للمشاركة في تعاون بناء مع البعثة، بهدف اعتماد قانون يقبله ممثلي الخاص ويُقره. غير أن جمعية كوسوفو لا تزال، من حين لآخر، تبدي ميلاً إلى تجاوز دورها المؤسسي المنصوص عليه بصفتها هيئة تشريعية واتخاذ مواقف بشأن مسائل رمزية، من الواضح أنها تفوق نطاق اختصاصاتها بموجب الإطار الدستوري. وإن تأييد الجمعية لقرار بشأن "قيم الحرب"، شديد الإثارة للشقاق بطبيعته، يعرقل جهود التعاون بين الممثلين السياسيين لطوائف كوسوفو في المؤسسات المؤقتة.

٦٣ - ورغم وجود بوادر مشجعة على ازدياد الاستعداد لدى قادة كوسوفو لكي يؤيدوا علناً عودة الأقليات، لا يزال هناك الكثير ينبغي عمله حتى يتحول هذا الالتزام إلى تأييد ملموس ودعم لعملية العودة عبر المؤسسات المؤقتة لكوسوفو. وينبغي لهذا التأييد أن يكون في شكل تمويل ملموس من ميزانية كوسوفو الموحدة للأنشطة المتصلة بالعودة، وينبغي للمؤسسات المؤقتة العمل على أن يراعي القانون والتنفيذ الإداري بالكامل احتياجات الراغبين في العودة، وبطبيعة الحال احتياجات جميع السكان في كوسوفو بصرف النظر عن عرقيتهم. وإذا كان شيء من الحساسية إزاء احتياجات الأقليات قد بدأ يظهر على الصعيد المركزي، حيث يتضح المزيد من الضغط الدولي، فإن التحدي الحقيقي يكمن في البلديات في مجالات مثل الحصة العادلة من التمويل والمشاركة السياسية واستخدام اللغة. وفي الآن ذاته، إذا كانت بعض النتائج قد بدت تتحقق بفضل مبادرات الحوار بين الأعراق ومرور الزمن، فإن زيادة مستويات الاتصال بين الأعراق تزيد من فرص الاحتكاك. ولن يُكتب النجاح والاستمرار لعملية العودة وإعادة الإدماج إلا إذا اقترنت هذه العملية برغبة صادقة في العمل سوية لدى الطائفة التي تشكل الأغلبية وطوائف الأقليات. وإن استمرار المجتمع الدولي في

دعم وتمويل العائدين إلى كوسوفو وفي تعزيزه لذلك عامل مهم لضمان سير هذه العملية قدما.

٦٤ - ويظل بسط سيادة القانون تحديا رئيسيا للبعثة، مع تزايد التركيز على مكافحة الجريمة المنظمة والأنشطة الإرهابية. وإذا كانت البعثة قد تحركت في اتجاه تدعيم إنفاذ القانون والهياكل القضائية في كوسوفو، فإن حوادث من قبيل عمليات القتل المتعددة في أوبيليتش وتفجير جسر السكة الحديدية في زفيكان تؤكد استمرار الأخطار التي تهدد تطبيع الأوضاع في المجتمع وعملية المصالحة بين الطوائف. وتلك أعمال عنف غير مقبولة. وعلى قادة كوسوفو وسكانه التصرف بحزم وبشكل فعلي حتى لا تتكرر هذه الحوادث.

٦٥ - وتتوقف عملية التطبيع في كوسوفو أيضا على وضع أساس مستدام للنمو والتنمية في المجال الاقتصادي. وعلى هذه الخلفية، تواصل البعثة جهودها من أجل إيجاد أساس لاقتصاد مستدام، وثيق الصلة باقتصادات باقي بلدان المنطقة. وفي هذا السياق، من شأن عملية خصخصة محكمة الإدارة جيدة التنظيم أن تشكل قاعدة متينة يستند إليها كوسوفو في انتعاشه وتنميته الاقتصادية.

٦٦ - وفي معرض تنفيذ البعثة لولايتها وتوجيهها للعملية السياسية وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، تواجه البعثة ضغوطا سياسية متزايدة ومتنافسة. فقد استمرت الدعوات الانفرادية من ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو ومن بلغراد لاتباع نهج إقصائية لتحديد مستقبل كوسوفو. وإن هذه الدعوات لا تساهم في المصالحة والحوار بين الأعراق. فمن جهة، تواصل قيادة ألبان كوسوفو الدعوة إلى تسريع المسار المؤدي إلى استقلال كوسوفو. ومن جهة أخرى، لا تزال بلغراد تسعى للحكومة مع البعثة، بينما تؤيد، من خلال دعمها للهياكل الموازية، مقاطعة سياسات البعثة وبرامجها. إن هذه المواقف لا تنظر إلى الواقع العملي وإلى التحديات القائمة في مجال تطبيع المجتمع في كوسوفو والسهر على رفاه سكانه. بل قد يكون لها في الواقع أثر سيئ على استمرار التقدم في كوسوفو بسبب التمترس وراء مواقف إقصائية وبالتالي تقويض فرص الحوار والمصالحة.

٦٧ - لذلك، أرحب بالإشارات الأخيرة التي تفيد بأن القادة في بريشتينا وبلغراد مستعدون لبدء حوار بشأن القضايا العملية، وأشجع هذه الأطراف على القيام بذلك بصورة بناءة حقيقية، بهدف تهيئة مناخ يؤدي إلى تنفيذ الولاية المنصوص عليها في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وإن الدعم المتواصل الذي يقدمه المجتمع الدولي ضروري لإنجاح هذا الحوار.

٦٨ - وستواصل البعثة التركيز على تنفيذ الولاية، تمثيا مع سياسة "المعايير قبل المركز"، والعمل على أن تظل جميع التطورات الحاصلة في كوسوفو ضمن إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري، وجميع القوانين المعمول بها.

٦٩ - وختاما، أود أن أعرب عن تقديري لمايكل ستاينر على مساهمته في الجهود الحثيثة التي تبذلها الأمم المتحدة في كوسوفو والتقدم الذي أحرز خلال فترة عمله، ولأفراد البعثة رجالا ونساءً على التزامهم وتفانيهم في القيام بواجباتهم. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لشركائنا داخل البعثة، من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بالإضافة إلى قوة كوسوفو، وإلى المنظمات والوكالات، والمساهمين والمائحين لما قدموه من دعم سياسي ومادي كبير في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

المرفق الأول

ألف - تشكيل وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو
في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

العدد	البلد	العدد	البلد
٣١	غانا	١٢٦	الاتحاد الروسي
٧٨	فرنسا	١٣٩	الأرجنتين
٦٢	الفلبين	٤١٨	الأردن
٢٤	فنلندا	١٦	إسبانيا
٣١	فيجي	٣٥٥	ألمانيا
٢٠	الكامبيون	١٨٥	أوكرانيا
٤	قيرغيزستان	٥٦	إيطاليا
١٤	كندا	١٩٤	باكستان
٤٤	كينيا	٢٠	البرتغال
٨	ليتوانيا	١	بلجيكا
٤٦	ماليزيا	٩٦	بلغاريا
٦٢	مصر	٧٤	بنغلاديش
٢١	ملاوي	١٢٤	بولندا
١٣٣	المملكة المتحدة	١٦٥	تركيا
٥	موريشيوس	٦	تونس
١٩	النرويج	١٦	الجمهورية التشيكية
٤٤	النمسا	٢٨	الدانمرك
٣٨	نيبال	١٧٥	رومانيا
٨٦	نيجيريا	٦	زامبيا
٤٧٥	الهند	٣٧	زمبابوي
٥	هنغاريا	١٥	سلوفينيا
٤٧٦	الولايات المتحدة	١٦	السنغال
٢٠	اليونان	٤٢	السويد
		١١	سويسرا
المجموع ٤٠٦٧			

باء - تشكيل قوة شرطة كوسوفو اعتباراً من ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

العدد	النسبة المئوية	الفئة
٤ ٣٨٧	٨٤,٢٦	ألبان كوسوفو
٤٩٥	٩,٥١	صرب كوسوفو
٣٢٥	٦,٢٤	أفراد من أقليات عرقية أخرى
٥ ٢٠٧		المجموع
٤ ٤١١	٨٤,٧١	رجال
٧٩٦	١٥,٢٩	نساء

المرفق الثاني

تشكيل وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة
المؤقتة في كوسوفو (اعتباراً من ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣)

الجنسية	عدد ضباط الاتصال
الاتحاد الروسي	٢
الأرجنتين	١
الأردن	١
إسبانيا	٢
أوكرانيا	٢
أيرلندا	٣
إيطاليا	١
باكستان	١
بلجيكا	١
بلغاريا	١
بنغلاديش	١
بولندا	١
بوليفيا	١
الجمهورية التشيكية	١
الدانمرك	١
رومانيا	١
زامبيا	١
سويسرا	١
شيلي	١
فنلندا	٢
كينيا	١
ماليزيا	١
ملاوي	١
المملكة المتحدة	١
النرويج	٢
نيبال	٢
نيوزيلندا	١
هنغاريا	١
الولايات المتحدة الأمريكية	٢
المجموع	٣٨